الأزمة المالية تقرّب الكويت من مرحلة شدّ الأحزمة

الكويت – تدفع الأزمة المالية المستفحلة في الكويت حكومة الشيخ صباح الخالد نحو دراسة حلول يمكن وصفها بالقصوى، حيث لم يكن مجرّد التفكير فيها مطروحا خلال سنوات الوفرة المالية التي شهدتها البلاد في فترات سابقة، والبحبوحة التي رَفَل فيها الكويتيون على مدى عقود من الزمن.

وبعد تداول أنباء عن توجّه نحو تقليص الدعم السخي الذي تقدّمه الدولة للمواطنين على المواد الأساسية والخدمات، يتمّ حاليا في الكويت تداول أفكار بشأن تقليص الإنفاق الحكومي وإلغاء ما يعتبر مصروفات على أنشطة غير ضرورية.

ويشمل ذلك إلغاء عدد من المهام الرسمية للجهات الحكومية وعدم مشاركة تلك الجهات في المعارض والمؤتمرات الدولية والندوات وورش العمل، وكذلك إلغاء التدريب الخارجي والمحلي والضيافة والحفلات والرعايات والهدايا أو تقليص المشاركة فيها لأقل قدر ممكن والاكتفاء بما تمليه الضرورة القصوى ومصلحة الدولة.

وبرز الحديث بشكل لافت في الكويت بشأن سيناريوهات لمواجهة الأزمة المالية منذ الإعلان مؤخّرا عن تسجيل عجز غير مسبوق في موازنة الدولة للسنة المالية 2020 – 2021، بلغ ما يعادل 35.5 مليار دولار.

1.32
مليون دولار تسعى الحكومة الكويتية لتوفيرها بإلغاء أنشطة حكومية غير ضرورية

وأوردت صحيفة الرأي الكويتية في عددها الصادر الجمعة نقلا عن مصادر وصفتها بالمطلعة، أن تلك الأفكار طرحت للنقاش داخل اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء.

وأضافت أنّ من ضمن الأفكار المطروحة إلغاء برنامج التأمين المخصص للمتقاعدين الممول من قبل الدولة، والذي يعرف محليا تحت مسمّى "عافية"، وتقدّر تكلفته السنوية بقرابة 512 مليون دولار.

ويشمل تقليص الأنشطة الحكومية غير الضرورية، بحسب المصادر نفسها، سفر الوفود الحكومية للمشاركة في فعاليات خليجية وإقليمية ودولية، والتي يحرص غالبية المسؤولين على حضورها عادة مع مرافقين بدرجات وظيفية مختلفة، قد تصل أعدادهم في بعض الأحيان إلى خمسة أشخاص.

وتأمل الحكومة من وراء تلك الإجراءات في توفير مبالغ مالية تصل إلى أكثر من 1.32 مليار دولار.

وجاء الكشف عن دراسة الحكومة الكويتية لهذه الإجراءات التقشفية أياما بعد كشف مصادر حكومية نقلت عنها الصحيفة نفسها عن انطلاق نقاش حكومي بشأن مراجعة عدّة أنواع من الدعم المقدّم من قبل الدولة على السلع والخدمات، بهدف خفض الفاتورة بنحو 6.64 مليار دولار، ما يشكل نحو 50 في المئة من إجمالي الدعم الذي قدمته الحكومة خلال السنة المالية الماضية بنحو 12.42 مليار دولار.

ومما طرح أيضا من مقترحات خفض فاتورة دعم بعض منتجات الوقود وتحديدا البنزين، وذلك من خلال رفع أسعاره. كما تم التطرق إلى إمكانية خفض كلفة دعم الكهرباء. وشمل النقاش أيضا رفع قيمة الإيجار على عدّة مرافق تابعة للدولة التي دأبت على تأجيرها بأسعار رمزية.

ولسنوات طويلة ظلّ من غير المطروح في الكويت التي تستند إلى ثروة نفطية هائلة أن يواجه البلد أي صعوبات مالية، بينما نحت الدولة في تقديماتها الاجتماعية منحى بالغ السخاء وفّر حالة استثنائية من الرفاه للمواطنين الكويتيين، قبل أن تكشف الهزّة الكبيرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية خلال السنة الماضية وكذلك تبعات جائحة كورونا، الخلل الكبير في الاقتصاد الكويتي وهشاشته الشديدة بفعل افتقاره للتنوّع واعتماده بشكل شبه كلّي على عوائد بيع الخام.

لكنّ أكبر المفاجآت للكويتيين تمثّل السنة الماضية في طرْح حكومة الشيخ صباح الخالد عن طريق وزير المالية آنذاك براك الشيتان لسيناريو العجز عن دفع رواتب الموظفين الحكوميين، ما يعني اللجوء إلى الاقتراض والسحب من رصيد الصندوق السيادي المعروف بصندوق الأجيال القادمة.

ومن المفارقات أنّ الثروة الكويتية لم تثمر نتائج إيجابية دائما، بل أوجدت اختلالات مزمنة يعانيها البلد حاليا، وعلى رأسها اختلال التركيبة السكانية، حيث جلبت الوفرة المالية الملايين من العمال الأجانب لسد النقص الحاد في الأيدي العاملة، والذي كرّسه عزوف الكويتيين عن العمل في أعمال متعبة وقليلة الدخل المادّي، بينما هم غير مضطرين إلى العمل نظرا لما تقدمه لهم الدولة من دعوم سخيّة. وقد ترتّب على ذلك تجاوز عدد الوافدين ضعفي عدد المواطنين، وغرق سوق الشغل بعمالة هامشية غير مؤهلة تساهم في استنزاف الثروة الكويتية بتحويلاتها المالية بالعملة الصعبة نحو بلدانها الأصلية.

وتلازم الطبقةَ السياسيةَ في الكويت منذ سنوات فكرةُ حتمية الإصلاح دون أن يتمّ الشروع في ذلك بشكل عملي، نتيجة نوع من الاتكالية على البحبوحة المالية المتحقّقة بفعل الأسعار الجيدة للنفط، وأيضا بفعل صراعات سياسية وخصوصات بين الحكومات والبرلمانات المتعاقبة والتي تؤثر بشكل واضح على اتخاذ القرارات وسنّ التشريعات، خصوصا إذا كانت تمس بمصالح وامتيازات جهات بعينها.

وتهيمن على الاقتصاد الكويتي القوانين التقليدية، حيث تسيطر الدولة على جميع القطاعات المنتجة وتجد صعوبة في تقليص الإنفاق بسبب الرفض السياسي والشعبي لأيّ تقليص للإعانات والدعم الحكومي، في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص محدودا في تخفيف الأعباء عن الدولة.

ويرى خبراء الاقتصاد ضرورة أن تقدم السلطات الكويتية على تنفيذ استراتيجية تقشف واضحة تقطع مع الخط الأحمر الذي تتمسك به المعارضة، وهو المساس بنموذج الرفاه الذي تعودت به الكويت خلال عقود. ويعتبرون أنّه لا مناص من أن تسلك الكويت طريق دول خليجية أخرى لجأت إلى فرض الضرائب لأجل تنويع مصادر دخلها. كما أنه لا حل أمامها سوى التحكم في الإنفاق السخي الموجه إلى القطاع الحكومي والتقليص من العلاوات الموجهة إلى قطاع واسع من الموظفين غير المنتجين.

«سياحة» حكومية تحت عنوان المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية

موقف الشارع العراقي محسوم قبل احتجاجات الأنبار المصطنعة

«احتجاجات» شعبية مسيّسة تطرق أبواب كبرى المحافظات السنية في العراق

محاولة لتوظيف الشارع السنّي في صراع الزعامة بين الحلبوسي والخنجر

رغم أنّ أوضاع المناطق السنية في العراق لا تخلو من دواعي الغضب الشعبي حيث بطء عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب ضدّ داعش، وحيث ينتشر الفقر والبطالة وتكاد تنعدم الخدمات العامة، فإنّ ما يظهر حاليا من بوادر انتفاضة شعبية في بعض تلك المناطق يثير الأسئلة بشأن توقيته قبل أقل من شهرين على الانتخابات البرلمانية المبكرة، وعن مدى استقلاليته عن صراع الفرقاء السياسيين على تمثيل المكوّن السني بعد تلك الانتخابات.

الرمادي (العراق) – تشهد مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار غربي العاصمة العراقية بغداد حالة من التململ بعد رواج دعوات لتنظيم تظاهرات احتجاجية شكّكت مصادر مطلّعة في خلفيتها المطلبية والاجتماعية، مؤكّدة ارتباطها الوثيق بالصراع الانتخابي الذي بدأ يحتدم بين قطبين متنافسين بضراوة على زعامة سنّة العراق خلال المرحلة المقبلة التي ستشهد إجراء انتخابات برلمانية مبكّرة في العاشر من أكتوبر القادم.

وبداية من ليل الخميس تقاطر العشرات من المحتجين إلى المدخل الشرقي للأنبار قادمين من عدّة محافظات وأطلقوا على أنفسهم اسم "أحرار العراق"، طالبين من القوات الأمنية في سيطرة الصقور السماح لهم بالعبور نحو مركز المحافظة للاحتجاج والتظاهر هناك، دون أن يتمكّنوا من ذلك.

وشهد العراق منذ خريف سنة 2019 انتفاضة شعبية غير مسبوقة تركّزت في محافظات وسط وجنوب البلاد موطن الغالبية العظمى من أبناء الطائفة الشيعية، لكنّها لم تشمل مناطق السنّة في محافظات شمال وغرب البلاد، باستثناء احتجاجات محدودة نسبيا في عدد من مناطق كردستان العراق.

وأرجع متابعون للشأن العراقي اقتصار انتفاضة أكتوبر على مناطق الشيعة دون السنّة إلى كون الاحتجاجات كانت بمثابة ثورة على حكم الأحزاب الشيعية من داخل حاضنتها الشعبية، بالإضافة إلى أن هشاشة الوضع الأمني في مناطق غرب وشمال العراق وتربّص فلول تنظيم داعش بتلك المناطق كانا سيجعلان أي احتجاجات كبيرة هناك ذات خطورة عالية على السكان الذين ما زالوا يعانون تبعات حقبة الحرب الدامية ضدّ التنظيم والتي دارت في مناطقهم بين سنتي 2014 و2017.

وعلى هذه الخلفية أثار التململ الشعبي في الأنبار، أكبر المحافظات السنية في العراق، في هذا التوقيت بالذات قبل أقل من شهرين على موعد الانتخابات البرلمانية شبهة ارتباطه بالصراع المتصاعد بين كلّ من رئيس البرلمان محمّد الحلبوسي، الذي كان قد تقدّم إلى واجهة المشهد السياسي حتى وصل إلى المنصب المرموق الذي يحتله الآن من بوابة شغله لمنصب محافظ الأنبار في الفترة التي تلت مباشرة الحرب ضدّ داعش وكانت له بصماته في تطبيع الأوضاع في المحافظة وخصوصا الأمنية منها بالإضافة إلى إطلاقه بداية عملية إعادة إعمار وترميم للمنشآت الخدمية المدمّرة الأمر الذي انعكس نسبيا على المعيش اليومي للسكّان، وبين خميس الخنجر الذي يخشى ترسيخ مكانة الحلبوسي الذي لا يتجاوز العقد الرابع من عمره كزعيم لسنّة العراق ويحاول الإطاحة به في الانتخابات القادمة.

مقتدى الصدر

محاولة التظاهر في الأنبار استهتار طفولي من أتباع الأحزاب

ويُحسب الحلبوسي ضمن معسكر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي المتّهم من قبل القوى السياسية والفصائل الشيعية المسلّحة الموالية لإيران بالانحياز إلى الولايات المتّحدة و"التبعية لها"، بينما أصبح خميس الخنجر رجل الأعمال الثري مدعوما بشكل واضح من قبل شخصيات وأحزاب شيعية تمارس الدعاية الانتخابية المبكّرة لمصلحته بهدف تقديمه بديلا عن الحلبوسي بعد أن كان بعض تلك القوى يشنّ الحملات ضدّه ويتّهمه بالتبعية لقطر وتركيا.

وكان وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف قد قام قبل عدّة أشهر بزيارة الخنجر في بيته ما اعتبره مراقبون مؤشّرا قويا على دخول زعيم تحالف "عزم" في خدمة طهران.

وجاء التململ الشعبي في محافظة الأنبار كإحدى النتائج الآنية لحالة الاستقطاب السياسي الحاد داخل الطبقة السياسية السنية التي كثيرا ما واجهت اتّهامات بالانتهازية وبمحاولة استخدام المكوّن الذي تدّعي تمثيله لتحقيق مصالحها الشخصية بدل أن تكون في خدمته وتدافع عن مصالحه من مواقعها في نظام المحاصصة الحزبية والطائفية الذي تشارك فيه.

وقالت مصادر مطّلعة إنّ القوات الأمنية تلقّت تعليمات صارمة تقضي بمنع أي نوع من أنواع الحراك الاحتجاجي في الأنبار مخافة دخول فلول تنظيم داعش على خطّه مثلما حدث سنة 2014 في مدينتي الرمادي والفلّوجة.

ومن جهتها تحدّثت مصادر محلية في مدينة الفلّوجة، ثاني أكبر مدن الأنبار، عن زيارة عاجلة قام بها الحلبوسي الخميس إلى المدينة حيث وجه القوى الأمنية ووجهاء العشائر بعدم السماح بإقامة أي نوع من الاحتجاجات.

ونشر قائد عمليات الأنبار الفريق الركن ناصر الغنام منشورا في فيسبوك قال فيه "ليطمئن الأنباريون بأنني ورجالي لن نسمح بالتجاوز على أمن واستقرار الأنبار والعراق".

ومن جانبه عقد مجلس شيوخ وجماهير الأنبار المقرّب من رئيس البرلمان مؤتمرا صحافيا أصدر خلاله بيانا جاء فيه أن "الأنبار خرجت للتو من أتون حرب طاحنة شنتها عصابات إرهابية تكفيرية كادت تؤدي إلى تمزيق البلاد، وجعلت محافظتنا منكوبة وأهلها مشردين مهجرين". وأضاف البيان "حرصا منا على إدامة الأمن والاستقرار فإننا نرحب بمن يأتي ضيفا ومَضايفُنا مفتوحة لهم بعيدا عن التظاهرات أو التجمعات ولغتها السياسية ورسائلها التي جعلتنا ندفع ثمنا باهظا من الدماء"، وذلك في إشارة إلى "المحتجّين" القادمين من محافظات عراقية أخرى ويطالبون بالسماح لهم بدخول الأنبار.

وتعليقا على الأحداث الجارية في المحافظة السنّية قال الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الجمعة إن "محاولة التظاهر في محافظة الأنبار من قبل بعض الجهال إنما هي محاولة لإثارة الفتنة الطائفية ليتغذى عليها بعض الساسة الفاسدين".

ودعا الحكومة إلى "إنهاء الاستهتار الطفولي من بعض أتباع الأحزاب الذين يدعون التظاهر تحت مسمى تشرين (أكتوبر) وهو منهم براء، بل الكل منهم براء إلا بعض الفاسدين الذين يتغذون على أذى الشعب والتبعية للخارج من هنا وهناك".

استنفار أمني في العراق لحماية أبراج الكهرباء

بغداد – أعلن رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي الجمعة حالة الاستنفار لقوات الجيش والشرطة لمواجهة استهداف خطوط نقل الكهرباء.

وجاء ذلك خلال اجتماع أمني طارئ عقده الكاظمي مع قيادات عسكرية وأمنية في بغداد.

وبحسب بيان للمكتب الإعلامي لرئيس الحكومة، أمر الكاظمي بـ"استنفار القوات الأمنية والعسكرية والاستخبارية لتأمين وحماية أبراج نقل الطاقة الكهربائية".

كما دعا إلى "تشكيل خلية أزمة لمراقبة الأبراج ومراجعة وضع القيادات الأمنية التي ستخفق في أداء مهامها".

وشدد الكاظمي على "ضرورة وضع خطط جديدة لحماية أبراج نقل الطاقة الكهربائية والحد من تكرار استهدافها لما يشكله ذلك من تأثير كبير على المواطنين"، حسب البيان ذاته.

وفي وقت سابق الجمعة أعلنت وزارة الكهرباء العراقية في بيان تفجير خطي نقل كهرباء بعبوات ناسفة شمال غربي العاصمة بغداد.

والخميس قال الكاظمي في تغريدة عبر حسابه على تويتر "يد الإرهاب والأطراف الأخرى التي لا تريد للعراق الخير تحاول خلط الأوراق بضرب أبراج نقل الكهرباء بعد الزيادة غير المسبوقة في إنتاج الطاقة".

وخلال الأسابيع الماضية شهد العراق هجمات متصاعدة تستهدف أبراج نقل الكهرباء ومحطات التوليد في بلد ينتج بين 19 و21 ألف ميغاوات من الطاقة الكهربائية بينما يحتاج لأكثر من 30 ألفا وفق مسؤولين في القطاع.

وعادة ما تتهم السلطات مسلحي داعش بالوقوف وراء معظم الهجمات التي تأتي بالتزامن مع تزايد الطلب على الطاقة بفعل ارتفاع الحرارة ووصولها إلى 50 درجة مئوية في بعض المناطق.